مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية
ISSN: 2437 - 0363
E-ISSN: 2602 – 6767
Dépôt Légal : 6943 - 2015
مجلد: 05 عدد: 01 جوان 2019
ص.ص. 17- 29
دور مؤسسات التعليم العالي كفاعل استراتيجي في إرساء اقتصاد المعرفة

دور مؤسسات التعليم العالي كفاعل استراتيجي في إرساء اقتصاد المعرفة

د. مبني نور الدين[1]، أ. قامـون سمية[2]

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2[1] ، mebni@hotmail.com

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2[2]، Sgamoune@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2019/04/01؛ تاريخ القبول:26 /2019/04؛ تاريخ النشر:2019/06/17

الملخص:

في ظل تنامي التطورات الناجمة عن سرعة التقدم التكنولوجي أضحت المعرفة تجسد المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، ليصبح بذلك اقتصاد المعرفة احد أهم الخيارات الإستراتيجية التي تبنتها بيئة الأعمال لتحقيق مختلف أهدافها المرجوة.وفي هذا السياق ونظرا لأهمية الدور الذي تمارسه مؤسسات التعليم العالي باعتبارها تمثل احد الدعائم الأساسية المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني، فإننا نجدها هي الأخرى تسعى لمواكبة المستجدات الحاصلة على مستوى محيطها الاقتصادي .

ومما تقدم فإننا نطمح من خلال هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على ذلك الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي كفاعل استراتيجي من اجل إرساء اقتصاد المعرفة في ظل نظام "ل م د" ،محاولين بذلك الكشف عن أهم الاستراتيجيات التي تبنتها لبلوغ هدفها ، و المعوقات التي تحول دون ذلك .

الكلمات الدالة : التعليم العالي ،نظام "ل م د" ،المعرفة ، الاقتصاد، اقتصاد المعرفة .

Abstract:

In the light of the growing developments resulting from the speed of technological progress, knowledge has become the main engine of economic growth. Thus, the knowledge economy is one of the most important strategic choices adopted by the business environment to achieve its various objectives. In this context and in view of the importance of the role played by institutions of higher education, The main pillars contribute to the building of the national economy, we find that it also seeks to keep abreast of developments in the level of economic environment.

In this paper, we hope to shed light on the role played by institutions of higher education as a strategic player for the establishment of a knowledge economy under the LMD system, in an attempt to uncover the most important strategies adopted to achieve its goal, and the obstacles it faces.

Keywords: higher education, LMD system, knowledge, economy, knowledge economy.

1-مشكلة البحث:

لا تزال القضايا المتعلقة باقتصاد المعرفة تشكل محور نقاش في العديد من المناسبات العلمية، و من هذا المنطلق وفي خضم تنامي مختلف الاهتمامات بهذا الموضوع ، تم بلورت اقتصاد المعرفة كبعد أساسي ضمن استراتيجيات وسياسات وبرامج مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع التعليم العالي الذي يعد الحاضن الفعلي للمعرفة. وفي هذا الإطار أضحت مؤسسات التعليم العالي تشكل إحدى أهم البنى الأساسية المساهمة في إرساء معالم اقتصاد المعرفة، وهو ما دفع بها إلى تكثيف المزيد من الجهود لتعزيز وترقية هذا الأخير. وذلك من خلال تبنيها لسلسلة من الاستراتيجيات التي من شانها المساهمة في تنمية رأس المال الفكري إدراكا منها بأهميته في تحقيق جودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

كل هذه الحيثيات تدعونا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما **هو دور مؤسسات التعليم العالي كفاعل استراتيجي في إرساء اقتصاد المعرفة في الجزائر؟** أو **كيف تساهم مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في إرساء اقتصاد المعرفة ؟**

وبغية الإجابة عن الإشكالية ، ارتأينا تناول الدراسة ضمن ثلاث محاور.

المحور الأول:مفاهيم عامة حول اقتصاد المعرفة.

المحور الثاني: استراتيجيات مؤسسات التعليم العالي في إرساء اقتصاد المعرفة .

المحور الثالث: تحديات ورهانات إرساء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر لاقتصاد المعرفة في ظل نظام ل م د.

2-أهداف الدراسة :ترمي هاته الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

* الكشف عن أهم الاستراتيجيات التي تبنتها مؤسسات التعليم العالي من اجل إرساء اقتصاد المعرفة .
* معرفة أهم معوقات إرساء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية لاقتصاد المعرفة في ظل نظام ل م د .

3-مفاهيم الدراسة :

3-1- تعريف التعليم العالي:

يعرف التعليم العالي على انه: برامج الدراسة أو التدريب على البحوث على المستوى بعد الثانوي التي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بصفتها مؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة و أو بموجب نظم التصديق المعترف بها .

وفي تعريف أخر هو:كل أشكال التكوين المضمون على المستوى ما بعد الثانوي و الذي يتم في مؤسسات للتعليم العالي معتمدة من طرف الدولة. (سوالمي أسماء ،2015/2014،ص15)

ويرى إبراهيم عصمت مطاوع: أن التعليم العالي اصطلاح هو يطلق على أنواع مختلفة من التعليم في المعاهد التي تواصل تعليم الشباب بعد مرحلة المدارس الثانوية.

ويعرف التعليم العالي حسب الجريدة الرسمية على انه: كل نمط للتكوين أو للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة، و تتكون مؤسسات التعليم العالي من الجامعات و المراكز الجامعية و المدارس و المعاهد الخارجية عن الجامعة. (راضية بوزيان،2015،ص ص:66،68)

3-2- تعريف نظام ل م د:

ل م د أو (ليسانس –ماستر –دكتوراه) هو نظام للتعليم العالي ،بدأ العمل به تدريجيا في بلادنا منذ سبتمبر 2004،حيث يسمح للطالب بتحضير متسلسل لثلاث شهادات :

* شهادة الليسانس:هي الشهادة الأولى، يتم الحصول عليها بعد ثلاث سنوات دراسة أو 06 سداسيات
* شهادة الماستر :تحضر في مدة سنتين بعد الليسانس (4 سداسيات) و هي مرحلة تعميق المعارف في التخصص المختار .
* شهادة الدكتوراه :أخر شهادة مخصصة لحاملي شهادة الماستر الراغبين في تعميق ، تحضر في مخبر أو مركز للبحوث لمدة ثلاث سنوات على الأقل. (http://fd.univ-boumerdes.dz/archives/lmd.pdf)

3-3- تعريف اقتصاد المعرفة :

3-3-1- تعريف الاقتصاد :

أ- تعريف الاقتصاد لغة : اقتصد ،يقتصد ،اقتصادا ،في النفقة لم يبذر و لم يقتَر –في أمره :توسَط بين الإفراط و التفريط. (علي بن هادية و آخرون،1991،ص84)

ب- تعريف الاقتصاد اصطلاحا:

يعرف الاقتصاد بأنه : هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان كعلاقة بين غايات ووسائل نادرة ذات استعمالات متعددة.

وفي تعريف أخر: هو علم إدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري و دراسة طرق التكيف التي على البشر إتباعها لكي يعادلوا بين رغباتهم غير المحددة و بين وسائل تحقيق هذه الحاجات المحددة و النادرة.(رائد محمد عبد ربه،2013،ص ص:13-14).

3-3-2- تعريف المعرفة:

أ-**تعريف المعرفة لغة:** المعرفة هي إدراك الشيء على ما هو عليه و المعرفة في النحو، هي ضد النكرة. (علي بن هادية وآخرون،1991،ص1103)

وقد جاء في قاموس المحيط: أن المعرفة من عرف الشيء أي علمه و أدركه بتفكير و تدبر لأمره.

ب- تعريف المعرفة اصطلاحا:

عرفها عبد الستار و قنديلي بأنها: عبارة عن معلومات بالإضافة إلى روابط سببية تساعد في إيجاد معنى للمعلومات و تتولى إدارة المعرفة إيجاد هذه الروابط أو تفصلها.

كما عرفها bulter بأنها: مزيج من الخبرات المتراكمة و القيم و المعلومات السائقة و بصيرة الخبراء التي تقدم إطارا عاما لتقييم و دمج الخبرات و المعلومات الجديدة ،فهي متأصلة و مطبقة في عقل العارف بها ،و غالبا ما تصبح المعرفة جزءا لا يتجزأ ليس فقط في وثائق و مستودعات المؤسسة ولكن أيضا في الإجراءات التنظيمية و العمليات و الممارسات و القواعد .

وفي تعريف أخر المعرفة هي: العملية التي يصبح بها الإنسان على علم أو دراية بالأفكار و الأشياء، وترتبط هذه العملية بالتذكير ،الفهم ،الاستدلال ،التقييم ،التفسير ،الترجمة والتطبيق. (احمد محمد عثمان ادم، 2018، ص ص:26-27)

3-3-3- تعريف اقتصاد المعرفة :

تم الإشارة إلى انه توجد عدة تسميات أطلقت على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد الإنترنت، الاقتصاد الرقمي، السبراني، الافتراضي، الاقتصاد الإلكتروني، اقتصاد الويب، الاقتصاد الشبكي، اقتصاد اللاملموسات، اقتصاد الخبرة. وكل هذه التسميات إنما تشير إلى اقتصاد المعرفة وفي الغالب تستخدم بطريقة متبادلة.

وعرفت مونمن اقتصاد المعرفة بأنه : الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي لأحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة.

كما يعرف نجم اقتصاد المعرفة في سياق المفهوم الواسع للمعرفة (المتضمن للمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، والمعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم السياقية.) بأنه: الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة (الإنشاء، التحسين، التقاسم، والتعلم، التطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة. (محمد جبار طاهر الشمري ،2009،ص ص:70- 71)

ويعرف أيضا بأنه : الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والإبداع العلمي الوزن الأكبر في نموه، ويقوم على تنمية الموارد البشرية (عمال المعرفة)علمياً ومعرفياً كي تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة، معتمداً على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري، وكسلعة إستراتيجية، وكخدمة وكمصدر للدخل القومي. (محمد أنس أبو الشامات،2012،ص597)

المحور الأول :مفاهيم عامة حول اقتصاد المعرفة

1 -عناصر اقتصاد المعرفة :

يتكون اقتصاد المعرفة من مجموعة عناصر متكاملة ومترابطة وهي:

- بنية تحتية مجتمعية داعمة، ومجتمع متعّلم ويعد هذا المجتمع من أفضل البيئات لنمو اقتصاد المعرفة.
- منظومة فاعلة للبحث والتطوير، وتوفير الربط الإلكتروني الواسع والوصول إلى الإنترنت بسهولة وسرعة، ونشر ثقافة مجتمع التعلم فكرًا وتطبيقًا في مختلف المؤسسات المجتمعية، وتهيئة عمال وصناع معرفة لهم قدرة على التحليل والابتكار والإبداع والتساؤل والربط.

2-الخصائص الأساسية لاقتصاد المعرفة :

يتميز اقتصاد المعرفة بخصائص تجعله نمطاً اقتصادياً جديداً يعمل على تغيير الاقتصاد التقليدي وأسسه، ومن أهمها:

- المورد الأساسي ورأس المال الرئيسي فيه هو المعرفة التي تُشكل أهم مصادر الثروة والسلطة.

- العالمية :يعمل من خلال اقتصاد عالمي مفتوح، بفضل التطورات التقنية الهائلة، ويدفع نحو التكامل الاقتصادي العالمي.
- التبعثر:إذ أتاحت التقنية الحديثة الاطلاع على المعرفة من قبل الجميع، وبدأ احتكار الشركات الكبرى لها يتهاوى لصالح الأفراد.
- التنوع :يوفر طيفاً هائلاً وكثيفاً من المنتجات المتنوعة تُلبي حاجات مختلف شرائح الأفراد والشركات ورغباتها، بعد أن كانت تستَهدفُ الشرائح الكبرى فقط، وبما يسرع من تصميم المنتج وإنتاجه ويتجاوز الأخطاء، ويقلص حجم التخزين.
- الانفتاح :أصبح تعاون الشركات حتى مع الأفراد لإنتاج المعرفة أمراً طبيعياً ومطلوباً، ضمن إطار شراكة تتخطى الحدود والعقلية المركزية الضيقة.
- نموذج جديد للإدارة يستند إلى منظور متكامل من المعرفة، ويتعامل بنظرة شمولية للعملية الإنتاجية، تتجاوز المدى القصير والأهداف الخاصة بالشركة فقط.
- قوة عمل تتمتع بمهارات وخبرات عالية وقابلة للتطور بشكل مستمر، وتعمل من خلال فريق عمل متكامل يستطيع كل فرد فيه في أي مرحلة أن يبدي ملاحظاته واقتراحاته، ليس فقط بالنسبة إلى المرحلة التي يعمل بها وإنما للمراحل الأخرى أيضاً. (محمد أنس أبو الشامات، 2012،ص598)

3- فوائد اقتصاد المعرفة :

- يرغم المؤسسات على التجديد والابتكار.
- يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها.
- يحقق التبادل الالكتروني.
- يحقق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية.
- يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع.(محمد جبار طاهر الشمري ،2009،ص72)

4- مؤشرات اقتصاد المعرفة :

لاقتصاد المعرفة مؤشرات تقرر أنَّه النمط السائد في اقتصاد ما، وتدلُّ على مدى النجاح في التوجه نحوه، مما يمكن من إجراء المقارنات بين الدول لتحديد مستوى التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه وتتمثل في :

- نسبة المكون المعرفي في ثمن السلع و الخدمات والمنتجات.
- الميزان التجاري للدولة فيما يتعلق بتجارة المعرفة (الصادرات المعرفية والواردات المعرفية) بما في ذلك ميزان المدفوعات التكنولوجي حسب نوع التكنولوجيا.
- مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعلومات مثل مؤشرات البنية الأساسية (هواتف، حواسيب، شبكات ومنها الإنترنت)والمحتوى الرقمي، ومدى التقدم في تنفيذ تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التجارة والحكومة والتعليم.

- عدد براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية بما فيها العلامات التجارية.
- عدد سنوات الدراسة والتدريب بالنسبة إلى عمر الفرد.
- نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد الباحثين بالنسبة إلى عدد السكان.
- عدد حدائق التكنولوجيا أو البحث أو العلم وعدد حاضنات التكنولوجي. (محمد أنس أبو االشامات،2012،ص ص:598-599)

المحور الثاني: دور مؤسسات التعليم العالي في إرساء اقتصاد المعرفة

1- خصائص الجامعة في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة

تتميز الجامعة في المجتمع و الاقتصاد القائمين على المعرفة بمجموعة من الخصائص يمكن تلخصيها في النقاط التالية :

- أن كل وحدة أو مخبر أو ورشة أو كلية تمثل رأس مال فكري (تعليمي-عملي -بحثي) قابل للتحول وبسرعة إلى محركات القيمة والتطور في الاقتصاد (قدرات معرفية، وتقنية، منتجات).
- أنها مؤسسة فائقة بكثافة المعلومات والاتصالات الشبكية، والتوظيف الفعال لتكنولوجيا المعلومات بطريقة تفاعلية داخل الجامعة وخارجها وفي كل مكان وزمان عبر العالم بفضل الإنترنت.
- أنها مؤسسة ذات أشكال تنظيمية متقدمة، فخلافا للجامعات التقليدية الهرمية ذات العلاقات الرسمية من أعلى إلى أسفل، والبيروقراطية، فإن الجامعة في مجتمع واقتصاد المعرفة تتسم بالتنظيمات الأكثر مرونة(تنظيم مصفوفي بعلاقات رأسية -أفقية متزامنة، تنظيم شبكي بعلاقات تتشكل وتتلاشى حسب تغيير المسافات الدراسية أو(حسب فرق البحث، مخططات أو هياكل أفقية، فرق افتراضية ومشتركة).
- أنها مؤسسة تعمل على أساس الإنجاز التعليمي -البحثي –الاستشاري في ظل قواعد التقييم المتعدد المستويات، حيث تعتمد على مقارنة داخلية من خلال برنامج التقييم الذاتي، و معايرة تنافسية مع الجامعات الأخرى وطنيا، و إقليميا، و عالميا.
- أنها مؤسسة الحرية الأكاديمية في البحث العلمي ، مما يجعلها بنية محفزة للإبداع والمشاركة والإنجاز الفردي والجماعي سواء في التعليم أو في البحث العلمي، وهو الأمر الذي يحظى بالتقدير الأكبر.
- أنها تمثل القطاع الاقتصادي الأكثر حيوية وتأثيرا في الاقتصادي المحلي والوطني من خلال أجور العاملين فيها وما ينفقه الطلبة على الكتب والملابس والمطاعم ومرافق الترفيه، وبالتالي فإن تأثير الجامعات يتجاوز حدودها التعليمية البحثية إلى الاقتصاد الوطني بأكمله.
- أنها مؤسسة علمية تعمل في تفاعل مستمر ومشعب الأبعاد والمجالات والمستويات مع البنية العلمية لمجتمع، فهي ذات علاقات تداؤبية داخلية وخارجية.(هندة مدفوني،2017/2016 ، ص ص:132-133)

2-استراتيجيات مؤسسات التعليم العالي في إرساء اقتصاد المعرفة :

تعد إستراتيجية الاستثمار في رأس المال البشري لتنمية رأس المال الفكري اللبنة الأساسية المتبناة من قبل مؤسسات التعليم العالي للمساهمة في إرساء اقتصاد المعرفة و يتم ذلك من خلال :

2-1-الاستثمار من اجل تحقيق جودة أعضاء هيئة التدريس:و يتم ذلك من خلال:

- المعرفة في مجال التخصص: تبرز حالة التناسب بين مؤهلات هيئة التدريس و الوظيفة التعليمية، و التي تتمثل في الجانب المعلوماتي المعرفي اللازم لتأدية المهام التعليمية و حسب التخصص، و التي تشمل المواد الأساسية العلمية التخصصية أو المواد المساندة لها، و التي ينبغي دراستها و التمكن منها مما يزيد من ثقة عضو هيئة التدريس في نفسه و في علمه و ثقة الطلبة فيه. كما أن كل إضافة معرفية يكتسبها عضو هيئة التدريس سواء بالجهد الذاتي أو الموجه و متابعة آخر المستجدات في تخصصه و في المجالات الأخرى، تشكل عنوانا لثقافته التعليمية و تعد علامة من علامات تميزه و نجاح مهمته في التعليم، فعضو هيئة التدريس ليس كالموظف، يتطلب منه أداؤه الوظيفي معلومات تختص بمجال عمله، بل أن عضو هيئة التدريس مطلوب منه معلومات تتجاوز مدار مقياسه، إذ هو عرضة لجملة من الأسئلة والاستفسارات في مواضيع خارج نطاق المادة المقررة دراسيا. (نوال نمور،2012/2011، ص66)
- التأثير على الكفاءة الاتصالية :أي قدرة المعلم على استخدام الطرق المناسبة لتوصيل المعلومات للطلبة بالشكل الصحيح والقدرة على الاتصال بكل أفراد العملية التربوية بما فيهم المجتمع المحلي.
- التأثير على الرغبة في التعليم :حيث تعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص، لأن المعلم إذا لم يملك الدافعية في التعليم، فلن ينجح في أداء ونجاح العملية التعليمية.
- تحسين مستوى التدريب الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس.
- تشجيع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس.
- مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الجمعيات العلمية والمهنية. (هندة مدفوني،2017/2016 ،ص174)
- التعرف و الإلمام بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال: إن ثورة المعلومات و الاتصالات التي يشهدها المجتمع العالمي اليوم، تحتم على عضو هيئة التدريس امتلاك مهارة جديدة، حتى يساير التطور التكنولوجي المتسارع ، و هي مهارة استخدام الحاسوب و الانترنت. ففي مجال تطوير التعليم يترتب عليه أيضا مواكبة هذه التطورات، من خلال الاستعانة بالشبكات الوطنية و العالمية للمعلومات و المبادرة في إعداد الكوادر القادرة و الماهرة في التعامل مع المعلومات في شتى مراحلها و في كافة أشكالها .بالإضافة إلى الاجتهاد في القضاء على المخاوف و السلبيات التي تعوق تبني التقنيات الحديثة في مجال المعلومات و الاتصالات .و أن يعمد للاستفادة من البرمجيات، من خلال مزج المعلومات التي يتوصل إليها عضو هيئة التدريس من قواعد و بيانات مختلفة بالاستعانة من ثورة المعلومات و الاتصال و الانترنت(التكنولوجيا).(نوال نمور ،2012/2011، ص67)

وهناك عدة أمور يجب على هيئة التدريس أن تتعرف عليها ومنها:

- التعرف على الاتجاهات المعاصرة والتوجهات المستقبلية في مجال التعليم العالي.
- التعرف على واقع استخدامات التقنيات المتطورة في مجال التعليم في كافة البلدان من خلال المشاركة في الملتقيات الدولية العربية والعالمية.
- التعرف على الاحتمالات المستقبلية لاستخدامات التقنيات الحديثة في مجال التعليم.

- التعرف على مجالات وفرص التعاون العربي والدولي المتاحة، والتي يمكن أن تتاح في المستقبل فيما يتعلق بالتطوير التكنولوجي في مجال التعليم.
- العمل على زيادة قدراتهم على التفكير الإبداعي بما يمكنهم من التكيف مع عملهم ووظيفتهم.(هندة مدفوني،2017/2016 ،ص ص: 174-175)

2-2- الاستثمار من اجل تحقيق جودة الطالب:

الطالب هو محور العملية التعليمية وحجز الزاوية فيها، بل هو العميل الذي يتلقى الخدمة التعليمية، وجودة الطالب تعني مدى تأهيله علميا وثقافيا ونفسيا حتى يتمكن من استيعاب دقائق المعرفة، وتكتمل متطلبات تأهيله ليكون من صفوة الخريجين القادرين على الإبداع والابتكار وتفهم وسائل العلم وأدواته وتقنياته و يتم ذلك من خلال :

- التعلم الذاتي.
- تعلم مهارات صنع القرار وحل ومعالجة المشكلات من خلال استخدام التفكير الناقد. (هندة مدفوني ،2016 /2017،ص179)
- اكتساب الطلبة مهارات فنية تسهل انخراطهم في سوق العمل.
- تعزيز دافعية الطلبة واستعدادهم للتعلم.
- تعزيز صلة الطالب بالمكتبة.
- القدرة على انتقاد أفكار قائمة واقتراح أفكار بديلة.
- القدرة على التفاعل مع تكنولوجيا العصر.
- أن يجيد اللغات الأجنبية
- تعزيز قدرة الطالب على الخلق و الإبداع و الابتكار و التفوق وامتلاك العقل الناقد. (صليحة رقاد، 2014/2013 ،ص ص:47-48)

2-3- تحقيق جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس :

يجب أن تكون البرامج التعليمية شاملة، عميقة ومرنة وتستوعب مختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية، بالإضافة إلى ضرورة تكيفها مع المتغيرات العالمية، الأمر الذي من شأنه أن يجعل طرق تدريسها بعيدة تماما عن التلقين ومثيرة لأفكار وعقول الطلاب من خلال الممارسات التطبيقية لتلك البرامج وطرق تدريسها. كما يستوجب التحول من الآليات التقليدية في التدريس إلى الآليات المتطورة والمتنوعة وباستخدام تكنولوجيا التعليم والتعلم الحديثة.كما يجدر الإشارة إلى ضرورة التنويع في أدوات تقييم الطلبة لأنه يعد مؤشرا أساسيا في تحقيق الجودة وتطوير العملية التعليمية، بحيث يجب التركيز على انتقاء نشاطات ومحاور عملية التقييم واتسامها بالشمول والتكامل والموضوعية والصدق والثبات.(باديس خلوة ،سامي بن خيرة،2016،ص102)

ولابد أن تتصف البرامج التعليمية بالخصائص التالية:

- ملاءمتها لاحتياجات الطالب، سوق العمل و المجتمع .
- قدرتها على ربط الطالب بواقعه.

- ارتباطها برسالة الجامعة.
- المرونة والتجدد لمسايرة المستحدثات المصاحبة للتغير المعرفي وتطورات العصر.
- ملائمتها لمتطلبات إعداد خريج لديه القدرة على التحليل والتفكير .
- تنوعها من حيث مصادر التعليم والتعلم ، و تكامل الجانبين النظري والتطبيقي.
- التعليم بالمفهوم العالمي المنفتح على المعرفة العالمية .
- التعليم بالمناهج و الوسائط المتعددة .
- تهيئة وتمكين مبدعين ومبتكرين ومخترعين. (صليحة رقاد، 2014/2013 ،ص ص:48-49)
- قدرتها على تنمية مهارات التعلم الذاتي وارتياد المكتبة.
- القدرة على جذب اهتمام الطلبة وتعزيز دافعيتهم.
- الاستجابة لخطط التنمية واحتياجات المجتمع .(هندة مدفوني ،2016 /2017،ص ص:194-195)

2-4- الاستثمار من اجل ضمان جودة الكتاب التعليمي:

ويقصد به جودة محتوياته وتحديثه المستمر بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية، بحيث يساعد الطالب على توجيه ذاته في دراسته، وأبحاثه في تجميع أنواع التعلم التي تتطلبها المؤسسة التعليمية منه، كما يجب أن توفر الكتب النشاط التعليمي الذي يكون فيه الطالب محور الاهتمام، وعمل على خلق اتجاهات ومهارات ضرورية لديهم، الأمر الذي يسهم في زيارة وعي الطالب، ومن ثم القدرة على التحصيل الذاتي للمعلومات بالبحث والإطلاع مما يثري التحصيل والبحث العلمي. (باديس خلوة ،سامي بن خيرة،2016،ص102)

2-5- دور البحث العلمي في إرساء اقتصاد المعرفة:

إن البحث العلمي لا يمكن أن يسهم في بناء اقتصاد معرفي إلا إذا كانت له بنية بحثية قوية ذات طبيعة معينة لها محددات و مؤشرات خاصة (المدخلات و النواتج)،حتى يستطيع البحث العلمي بذلك أن يلعب مختلف أدواره المنوطة به ، و التي من أبرزها تقديم قيم معرفية مضافة عالية بما يكفي للولوج إلى الاقتصاد الذي أصبح يرتكز على المعرفة ،و بالتالي تلبية الحاجيات السوسيو اقتصادية .

أ-مدخلات البحث العلمي :إن البحث العلمي أو ما يعرف بأنشطة البحث و التطوير هو احد أهم الخصائص المميزة و المعايير المعتمدة لقياس مدى ارتكاز اقتصاد معين على المعرفة . و يذهب اغلب الباحثين إلى انه لقياس البحث ورصد مدى ملائمته و خدمته لمتطلبات اقتصاد المعرفة سواء من حيث الكم أو النوع ،يجب الأخذ بعين الاعتبار المدخلات المتمثلة في الموارد البشرية (خاصة الباحثين) و الموارد المالية (أي الإنفاق على البحوث و التطوير)،فوجود هذه المدخلات ،و ما تمثله ضمن مجموع الإمكانات المتاحة لدى هذه الجامعة أو تلك لهو دليل على ايلاء الجامعة المعنية للبحث العلمي من عدمه .

ب-نواتج البحث العلمي : لا يمكن الاكتفاء بمدخلات البحث العلمي لوحدها لتقييم نجاح أية إستراتيجية بحثية لجامعة معينة .إذ أن الدور الذي ستلعبه هذه المدخلات في الدراسة سيكون ثانويا ما لم تقترن برصد نواتج البحث العلمي لهذه الجامعة ، أي المخرجات الخاصة بالبحوث و التطوير ،المتمثلة في النشر العلمي المصنف (المحكم)،و براءات الاختراع .

ب–1–النشرات العلمية : حسب تقرير المعرفة العربي (2009)تلعب النشرات العلمية المصنفة أو المحكمة من طرف لجان علمية و مؤسسات دولية متخصصة دورا مهما في المقارنة بين الدول بخصوص إنتاج المعرفة العلمية و نشرها ، ذلك انه يتم احتساب عدد النشرات العلمية لكل مواطن كمؤشر إضافي . إلى جانب ذلك و لقياس جودة الأبحاث يتم الأخذ بعين الاعتبار ،عدد الاستشهادات أي الاقتباسات المرجعية المأخوذة من منشور علمي مصنف ما ،إذ تزداد الإشارة إلى أهمية البحث كلما ارتفع مستواه و أضاف معرفة جديدة للإنسانية ،و يتم ذلك من خلال تتبع اثر البحوث و قياسها بواسطة رصد نسبة الاستشهادات فيها و حسابها .

ب–2–براءات الاختراع : يشير أيضا تقرير المعرفة العربي (2009) إلى براءات الاختراع أن تعد عاملا مهما في تقييم مخرجات البحث العلمي ، و رصد مدى التقدم العلمي لبلد معين أو مقارنة مؤسسة بحثية (جامعة مثلا)مع مؤسسة أخرى ، و كمثال على ذلك فقد تصدر المغرب و مصر المنطقة العربية في عدد براءات الاختراع المسجلة بنحو (500)براءة في السنة .

ب–3–اللقاءات و الندوات العلمية : كما تعد اللقاءات و الندوات العلمية هي الأخرى إلى جانب المنشورات العلمية و براءات الاختراع ،احد مخرجات البحث العلمي ،إلا أن صعوبة الإحاطة بها و بتعقيداتها الكثيرة من جهة ،و شبه غياب لقواعد بيانات معترف بها و لجان دولية للتحكيم من جهة أخرى ،قد تجعل معيار الندوات ثانويا مقارنة مع الانتاجات العلمية السالفة الذكر. (عبد الرحمن نزيه ،2016،ص ص: 102-103)

2–6 – تحقيق جودة المباني التعليمية والتجهيزات والبيئة التعليمية

يعد المبنى التعليمي وتجهيزاته من المحاور الهامة للعملية التعليمية، ذلك لأنه يتم فيه التفاعل بين جميع عناصر المنظومة الجامعية، وتعتبر جودة المباني والتجهيزات أداة فاعلة لتحقيق الجودة في التعليم، وتتضمن جودة المباني التعليمية والتجهيزات، موقع المبنى ومساحته وقاعاته الدراسية وصالاته ومرافقه ومكتبته ومطعمه وجودة التهوية والإنارة وسعة المكان وجود الأثاث ومؤثرات الصوت، والمختبرات والمعامل والتقنيات بأنواعها.(باديس خلوة ،سامي بن خيرة،2016،ص102)

3– تحديات و رهانات إرساء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر لاقتصاد المعرفة في ظل نظام ل م د

3–1– المجهودات المبذولة في ظل نظام ل م د من اجل تحقيق جودة التعليم و إرساء اقتصاد المعرفة:

أ–الجانب التعليمي ، التكوين و البحث :سعت كل جامعة إلى إقامة شبكة معلوماتية داخلية و إلى الربط بشبكة الانترنت على مدار 24 ساعة و ذلك لتمكين الأساتذة والطلبة من تصفح المواقع التي تهمهم كما تمنحهم فرصة الاتصال بالجامعات والمراكز البحثية على المستوى العالمي. من جهة أخرى تقوم الجامعة بتوفير الإمكانات المادية الضرورية واللازمة للتكوين بهدف جعل التكوين يتميز بالطابع التطبيقي أكثر من كونه تكوين نظري فقط. و يبرز هذا الأسلوب في بعض التخصصات دون الأخرى على رأسها الإعلام الآلي والعلوم الدقيقة و التكنولوجية.

كما تسعى الجزائر إلى إقامة مشروع يعرف بالشبكة الأكاديمية و البحثية وهي شبكة خاصة بالجامعات والمراكز البحثية الموجودة على كافة التراب الوطني الهدف منها هو تطوير خدمات الاتصال و تبادل المعلومات بين هذه المؤسسات و

المراكز البحثية. و تقوم هذه الشبكة بتوفير الوسائل التكنولوجية الضرورية للعاملين في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي كما تسهل و تدعم عملية التكون عن بعد. كما يهدف هذا المشروع إلى إقامة الجامعة الافتراضية بصفة دائمة بهدف تشجيع التكوين عن بعد ومن دون مغادرة المكان الأمر الذي يساعد على تبادل الخبرات و زيادة الكفاءات المعرفية للطالب والمؤطر على السواء من خلال تبادل الأفكار و الآراء العلمية و مناقشة التطورات الحادثة.

ب–الجانب المادي و المالي: و يتمثل في توفير الوسائل المادية لتحقيق درجة عالية من الأداء و هذا عن طريق اقتناء أجهزة كمبيوتر جد متطورة مع لوازمها إضافة إلى البرمجيات اللازمة لتشغيلها كما وضعت تحت تصرف الأسرة الجامعية قاعات للطباعة جد متطورة إضافة إلى المبالغ المالية المخصصة لاقتناء اللوازم الضرورية للتكوين وتكوين القائمين على شؤون هذه الإمكانات تشغيلا و صيانة، دون أن ننسى الهياكل القاعدية التي أصبحت تتميز بطابع عمراني خاص.

بمعنى أن الجزائر تسعى جاهدة من أجل توفير الإمكانات الضرورية للتجهيز و التسيير و التكوين .و من كل ما تقدم يمكن القول أن الجزائر واعية بضرورة تطوير و تحسين التعليم العالي و جعله يتماشى مع التطورات العالمية الحادثة و التي تمس مختلف جوانب الحياة الإنسانية لذلك نجدها تسعى جاهدة لتحقيق تقدم نوعي و كمي في سبيل تحقيق هذا الهدف. (بوشلاغم حنان ، 2017،ص89)

3-2- تحديات إرساء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر لاقتصاد المعرفة في ظل نظام ل م د

رغم الجهود المبذولة لإصلاح التعليم العالي في ظل نظام ل م د ، يتبين أن جودة التعليم العالي لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب الذي من شانه المساهمة و بفعالية في إرساء اقتصاد المعرفة بالجزائر بسبب ما يلي:

- الوضعية العامة للبلاد التي أثرت سلبا على المستوى العام لمنظومة التعليم العالي.
- نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي وان وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية وليست سياسة تعليمية.
- التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي.
- هجرة الكفاءات والأدمغة الجزائرية مهما كان الثمن، وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير وتكوين وتنمية البلاد لعدم وجود حوافز.
- البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات، و ليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي لها، مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية. (عمر بلخير،دس،ص ص:8-9)
- غياب روح الإبداع و الابتكار و الرغبة في التعلم لدى الكثير من الطلبة.
- ضعف رغبة المؤسسات الصناعية في المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية.
- عدم ثقة المؤسسات الصناعية في الأبحاث والدراسات العلمية، فضلا عن عدم اقتناعها بفائدة وجدوى الجامعة بالنسبة لها.
- ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الوطنية، وتفضيل الخبرة الأجنبية.
- انشغال الجامعات بالتدريس والأطر النظرية، وعدم الاهتمام بالأبحاث التطبيقية التي تعالج مشاكل الإنتاج المحلي. (عربي بومدين ،2016، ص256)

الخاتمة:

انطلاقا مما تقدم عرضه من محاولات للإحاطة بالموضوع محل الدراسة نخلص في الأخير إلى التأكيد على أهمية الدور الذي تجسده مؤسسات التعليم العالي كفاعل استراتيجي من اجل إرساء اقتصاد المعرفة الذي أضحى يعد من القضايا الراهنة. حيث اتضح لنا من خلال مداخلتنا الراهنة تنوعا في طبيعة الاستراتيجيات المتبناة من قبل مؤسسات التعليم العالي من اجل تنمية رأس المال الفكري الذي يعد المحور الأساسي في تعزيز اقتصاد المعرفة ، كما أتاحت لنا هاته الدراسة فرصة الكشف عن أهم التحديات أو المعوقات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من اجل تنمية و ترقية رأس المال الفكري رغم الإصلاحات المتبناة من قبلها.

نرجو في الأخير أن يتم إثراء مبادراتنا هاته بدراسات أخرى آملين أن يتم التوصل من خلالها لحلول نهائية تضمن لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر تحقيق رأس مال فكري ذو جودة عالية ،و مؤهل للمساهمة و بفعالية في تحقيق و تجسيد الاقتصاد المعرفي بمختلف مؤسساتنا الجزائرية مستقبلا إن شاء الله .

التوصيات:

بناءا على ما توصلنا إليه من معارف فإننا نوصي بما يلي:

- ضرورة سعي مؤسسات التعليم العالي الجزائرية لتحقيق الاستثمار الأفضل في كل من هيئة التدريس و الطلاب الجامعيين، و ذلك من خلال تكثيفها للمزيد من الجهود المتواصلة ، لتعزيز قدرات كل من الأساتذة و الطلبة على الإبداع و الابتكار و اكتساب المعارف.
- إعادة النظر في المقاييس و البرامج الدراسية المطروحة و خاصة فيما يتعلق بالعلوم الإنسانية و الاجتماعية.
- العمل على تبني الأساليب المستحدثة في التدريس و التقويم.
- تشجيع البحث العلمي.
- توثيق العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي و عالم الشغل.

قائمة المراجع:

1. احمد محمد عثمان ادم،(2018)، دور إدارة المعرفة و الأصول الفكرية في تحقيق المنفعة الاقتصادية للمكتبات الجامعية،المجموعة العربية للتدريب و النشر ،ط1،القاهرة ،مصر .
2. أسماء عميرة،(2013/2012)، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي –دراسة حالة جامعة جيجل– ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة 02.
3. باديس بوخلوة، سامي بن خيرة،(2016)، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية بناءا على تجارب عالمية وعربية،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد09.
4. بوشلاغم حنان، (2017)، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي بالجزائر: (الواقع، والمأمول)،مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 35 .

5. راضية بوزيان ،(2015) ،إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي،مركز الكتاب الأكاديمي،دط .
6. رائد محمد عبد ربه،(2013) ،الاقتصاد السياسي،الجنادرية للنشر و التوزيع ،ط1،عمان ،الأردن .
7. سوالمي أسماء،(2015/2014)، برامج التكوين في علم المكتبات نظام ل م د في ظل التطورات التكنولوجية :جامعة الجزائر 2 نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، قسم علم المكتبات و العلوم الوثائقية ،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية ،جامعة وهران1احمد بن بلة .
8. صليحة رقاد،(2014/2013)، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقات دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1.
9. عبد الرحمن نزيه،(2016)، دور البحث العلمي الجامعي في الولوج إلى اقتصاد المعرفة في الجامعات المغربية :دراسة حالة جامعة محمد الخامس السويسي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ،المجلد التاسع، العدد24 .
10. علي بن هادية و آخرون،(1991)، القاموس الجديد للطلاب،المؤسسة الوطنية للكتاب ،ط7،الجزائر،
11. عمر بلخير،(دس)، واقع إصلاح التعليم العالي في الجزائر (دراسة تحليلية) ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولود وعمري.
12. محمد أنس أبو الشامات،(2012)، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد28، العدد الأول.
13. محمد جبار طاهر الشمري،(2009)، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي/مصر أنموذجا، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد 2،الاصدار12.
14. نوال نمور،(2012/2011)،كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة.
15. هندة مدفوني ،(2017/2016)، الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة، التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة- دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، ،جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي.
16. تمت زيارة الموقع : (http://fd.univ-boumerdes.dz/archives/lmd.pdf)

للإحالة على هذا المقال: مبني نور الدين ، قامون سمية ، (2019)، « دور مؤسسات التعليم العالي كفاعل استراتيجي في إرساء اقتصاد المعرفة » . **الرواق**، المجلد:05 ، العدد01: ، جوان 2019، ص. ص. 17- 29